

منتدى الحوار

البورصة

صلاح فضل:

أخذت أبحث في ذهني عن علاقة تربطني بسوق المال، فوجدت علاقة طريفة وحيدة وهي أنني متخصص في النقد، لكن، بدلاً من أن يكون النقد الأدبي، من الممكن أن يقترب قليلاً من النقد المالي. لكن العلاقة الحقيقية هي أن المال وسوقه هو عصب هذه الحياة، ومنذ أطلق ماركس نظريته الشهيرة في البنى التحتية والفوقية، وأن الأشياء المادية هي التي تتحكم وتصوغ وتشكل حتى أفكارنا وفنوننا وآدابنا ومعتقداتنا بذاتها، أصبح من المألوف في أدبيات اليوم وجود الاقتصاد والمال على وجه الخصوص لأنه البذرة الصلبة في الاقتصاد والأداة الحقيقية له، وهو خلف حركة الحياة بكل توجاتها. وبالتالي، أظن أن موضوع اليوم بقدر ما هو مثير للتكهنات وباعث على الاهتمام، يجذبنا جميعاً خصوصاً أمام هذه الظاهرة الحديثة علينا وخاصة أبناء هذا الجيل، لأننا عشنا في مصر عدة عقود في ظل أحلامنا الاشتراكية ومشاريعنا التي لا نريد أن نستحضرها اليوم بعيدين عن حركة الحياة الرأسمالية متوهمين أننا بمنجاة منها لكنها لم تلبث أن فرضت نفسها علينا فسلمنا بالأمر الواقع وفتحت البورصات مرة أخرى. ويتذكر الكبار في السن مشكلات بورصة ما قبل عام ١٩٥٢ وأدبيات البورصة الكثيرة، لكن على قلة السنوات التي شهدناها أخيراً في موضوع البورصة وسوق المال، وأثير كثير من الأسئلة التي أبادر وأطرح طرفاً منها كمقدمة لهذا الحديث. هل لسوق المال آليات تحكم نظامه وقوانين تدير حركته بحيث يتعين على المشتغلين به والمتصلين بأنشطته أن يدركوا هذه القوانين، أم أنها مسائل ترتبط بالخط والصدفة وبما لا يفهم أكثر مما يفهم ويُدرس ويُحلل؟ وإذا كانت هذه القوانين تتسم بشيء من الموضوعية والإحكام والدقة مثل تلك التي تطبقها البلاد التي استقرت النظم المالية بها والتي تتسم بالكثير من الشفافية والوضوح، فهل هي في بلادنا تخضع للكثير من التلاعب والمانورات؟ هل تحكمها المعايير الموضوعية أم تحكمها الاعتبارات المتصلة بصراع القوى الاقتصادية والمالية وما يمكن أن ينشب بينها من تجاذب هو الذي يحدد حركة سوق المال؟ وفي ظل نظامنا الحالي الذي أتاح لرؤوس الأموال ولرجال الأعمال أن يمسكوا بالسلطة، حيث تزوجت السلطة بالمال، أليس هذا الزواج الخطر مهدداً لطبيعة استقلال الحركة الاقتصادية ومنذراً بإمكانية استخدام السلطة في تحريك سوق المال؟ بمعنى أليس لأصحاب النفوذ المالي والسلطوي بمواقفهم التشريعية والتنفيذية في مجلس الشعب ومجلس الوزراء والمجالس الأخرى أو ربما المجالس الأعلى، أليس كل هذا النفوذ خطراً يهدد استقلالية وحرية سوق المال بحيث لا تصبح أنشطته اقتصادية بحتة وإنما تخضع لاعتبارات تجاذب قوى النفوذ والاحتكار المتصل بها؟ أظن أن هذه الأسئلة تخلق إلى جانب

القانون والمعايير شفافية حركة البورصة إلى جانب ما يمكن أن يكون هناك من قوانين تحكمها، كل ذلك يثير فينا أسئلة، لكن على الرغم من هذه الأسئلة، لعلكم تذكرون منذ قرابة عام عندما انتشرت كالنار في الهشيم في المجتمع المصري شائعة أسهم المصرية للاتصالات، كان منظرًا مذهلاً رأيته من سكني في حي هادئ بالقاهرة والذي يجاوره أحد مكاتب المال؛ حيث فوجئت بطوابير من كل الفئات والطبقات يصطفون يريدون أن يبادروا إلى هذا الكسب اللذيذ كأن شهوة الربح البسيط السهل الميسور السريع الإيقاع استبدت بالبشر من مختلف الطبقات، فإذا بي أرى مشهداً يندر أن تجده أمام أي مركز للإنتاج أو مكان آخر للعمل. إذن، هذه الشهوة التي يبدو أنها متمكنة منا أليس هناك ما يمكن أن يساعدنا على تحقيقها؟ كل هذه الأسئلة من الممكن أن تكون مقدمة لأسئلة أخرى ستطرح حتمًا في هذه الندوة التي أتمنى أن تزيد من ثقافتنا الاقتصادية لأن هذا الفرع من الثقافة ضعيف جدًا لدينا دون أن ندري أن هذا هو الذي يتحكم في حياتنا في نهاية الأمر، وأنا مطالبون بأن نفهم أكثر وأن نعي أكثر حتى ندرك قوانين الحياة التي تمسنا في أرزاقنا وفي حياتنا اليومية.

ومعنا في ندوتنا اليوم خبيران كبيران بأسرار البورصة وأسواق المال وآلية عملها وذلك على الرغم من كونهما في سن الشباب. ولنبدأ بأحدهما وهو الأستاذ ماهر عشم العضو المنتدب لشركة مصر لنشر المعلومات، ونحن في حاجة إلى أن يزودنا بالمعلومات التي تشبع شيئًا من حاجتنا وتسد رمقنا لأننا في حاجة إلى أن نعرف ما هي حكاية سوق المال وما هي تلك البورصة الفاتنة التي يود كل منا أن يغازلها وقد يدفع عمره ثمناً لغزل لا يجيده عندما تغدر به بعد أن وضع بها كل مدخراته فتركه عاريًا في أول الطريق، فما الحكاية؟

ماهر عشم:

أشكر الدكتور صلاح فضل على هذه المقدمة الشيقة، وأود في البداية أن أتحدث عن البورصة بشكل عام والتعريف بها وبدورها وسبب وجودها، ثم سأتحدث عن دور تكنولوجيا المعلومات في البورصة، ثم أترك الميكروفون للأستاذ محمد فراج لأنه أقدر مني على الحديث عن الأمور الفنية المتعلقة بالبيع والشراء في البورصة.

في البداية، تخيلوا معي أن أحدكم لديه فكرة لمشروع عظيم مثل أن ينشئ سيارة تسير بالطاقة الشمسية مثلاً، وأنه استطاع أن يصل إلى كل خبايا هذا الاختراع، ويحتاج إلى رأس مال لإنتاج هذه السيارة والبدء في بيعها. وهذه السيارة لو تم استخدامها فإنها ستحمينا وتساعدنا في التخلص من التلوث، وعندما نتج هذه السيارة سوف نحتاج إلى مواد خام مما سيجعلنا نساعد مصانع أخرى على التشغيل، وحتى تتمكن من بيعها نضطر إلى استخدام خدمات دعاية وإعلان

وخدمات أخرى، وبالتالي تدور عجلة الاقتصاد ويتم خلق فرص عمل. والسؤال هو: كيف يستطيع صاحب الاختراع إيجاد فرصة أو وسيلة لتمويل اختراعه، وسيلجأ إلى أحد أمرين: إما أن يستدين من شخص صديق ثم يرد له المبلغ بعد فترة، وإما يبحث عن من يشاركه، والبورصة باختصار هي مكان لإيجاد الشركاء لإقامة أي مشروع، حيث تتقدم أي شركة إلى البورصة بغرض زيادة رأس المال، وتنشر بأية وسيلة تفاصيل المشروع، وكيف سيكون هذا المشروع مجدياً ووسائل الربح فيه وكيف سيعود بالنفع على المساهمين، ويتقدم من سيقنع بهذه الفكرة للقيام بالمخاطرة والتجربة كما يقررون مشاركة هذه الشركة في مساندة هذا المشروع. وبالتالي يقوم أحدهم بشراء أسهم فيها ويصبح شريكاً، إن من يشتري سهماً في شركة في البورصة يصبح شريكاً فيها وتصبح له كافة حقوق وواجبات الشركاء، ولأجل ذلك فإن هدف البورصة ليس فقط البيع والشراء بهدف تحقيق الربح السريع، ولكن الهدف الأساسي من وراء البورصة هو توفير رؤوس أموال لأصحاب المشاريع والشركات التي تهدف إلى الإنتاج وتدوير عجلة الاقتصاد في البلاد، وهذا هو المفهوم الأصلي والصحيح للبورصة.

إن للبورصة المصرية تاريخاً طويلاً حيث يبلغ عمرها أكثر من مائة عام، وهو عمر أطول من عمر بورصة نيويورك أكبر بورصة في العالم حالياً، وفي الخمسينيات كانت البورصة المصرية هي الخامسة على مستوى العالم، ثم حدثت حركة التأميم وكاد نشاط البورصة أن يتوقف تماماً حتى منتصف التسعينيات عندما بدأت تنشط مرة أخرى، وحتى تنشط مرة أخرى كان لابد أن تكون البداية من الحكومة في تنشيطها فكانت خصخصة بعض الشركات، ووجدنا بعد ذلك أن البورصة بدأت في النضوج وفي تحقيق الهدف المرجو منها في السنين الأخيرة، لأن هناك الكثير من الشركات التي نجحت في زيادة رأس مالها عن طريق البورصة؛ وبالتالي أصبحت البورصة هي التي توفر رؤوس الأموال لهذه الشركات حتى تزيد من نشاطها، وهذه الشركات كبيرة ونشاطها متنوعة ومنتشرة خارج حدود مصر، وبدون البورصة سيكون الأمر صعباً بالنسبة لهذه الشركات في توفير هذا الكم من رؤوس الأموال.

وهناك الكثير مما يقال حول كيفية التعامل في البورصة، وأود أن أشير إلى أن هناك ثلاثة مستويات من المؤسسات فيها، المستوى الأول هو المستوى الرقابي وهو هيئة سوق المال التي تسن القوانين والتشريعات المتعلقة بالبورصة والشركات، ثم يأتي المستوى الثاني في المؤسسات وهي البورصة وشركة مصر المقاصة، والبورصة هي سوق يلتقي فيها البائع مع المشتري وتدعمه شركة مصر المقاصة التي تعتبر المكتب الخلفي للبورصة وهي التي تنتقل فيها ملكية السهم من البائع إلى المشتري وينتقل فيها رأس المال أو ثمن السهم من المشتري إلى البائع، أما المستوى الثالث، فهم

الوسطاء أو السماسرة، وهؤلاء يعتبرون نافذة البورصة على الجمهور، أو المؤسسة التي تجعل الجمهور يتعامل مع البورصة. وعندما يقرر شخص أن يشتري أو يبيع سهماً فإنه يذهب إلى سمسار يضع أمر البيع أو الشراء في البورصة، وحين يحدث توافق لهذا الأمر يتم نقل الملكية في شركة مصر المقاصة، وما يحكم كل هذه المنظومة جهة رقابية هي هيئة سوق المال. ولو تخيلنا ما كان يحدث في البورصة قديماً، كان هناك لوح خشبي عريض على سبورة يتولى الكتابة والحو عليها بالطباشير شخص مسئول عن ذلك، وكان الوسطاء يجلسون ويجوارهم موظفو البورصة ثم يأتي المستثمرون ليقرروا حركة البيع والشراء. وكان ملخص العروض والطلبات مكتوباً على السبورة، وعندما كان أحدهم يحتاج إلى البيع أو الشراء يذهب إلى السمسار الخاص به ليخبره برغبته في ذلك، ويخبر الوسيط موظف البورصة الذي يبلغ بدوره المسئول عن السبورة ليعدل بيانها، كانت هذه هي الوسيلة الموجودة في البورصة حتى بداية التسعينيات، ومازالت بعض البلاد تعمل بالطريقة نفسها مثل بورصة الخرطوم. ولنتخيل مهما كانت سرعة كاتب السبورة عالية ومهما كان موظفو البورصة يستطيعون ملاحقة طلبات الجمهور، فإن ذلك لن يمكنهم من تغطية عمليات بأعداد كبيرة تتميز بالعدالة والكفاءة.

ومن هنا جاء دور تكنولوجيا المعلومات في سوق المال لأنها وفرت آليات عديدة وحققت أهدافاً كثيرة. ومبدئياً، يملأ البائع والمشتري الطلبات على الكمبيوتر الذي يقوم بدوره بموضوع توفيق العرض بالطلب، وعندما يحدث ذلك أوتوماتيكياً فإنه يغطي أعداداً كبيرة جداً من العروض والطلبات تصل إلى ملايين في اليوم الواحد، وتحتل بورصة الهند على سبيل المثال المركز الثاني على مستوى العالم في حجم العمليات اليومية التي تبلغ مليونين وربع المليون عملية في اليوم الواحد، وإذا تخيلنا أن الموضوع مازال يتم بشكل يدوي فإن إمكانية إتمام مائتي عملية فقط في اليوم يعد أمراً مستبعداً.

ويلعب كل من الرقيب والبورصة دوراً كبيراً في وصول المعلومة إلى الجمهور، ويجب أن تتميز هذه المعلومة بخاصتين هامتين، أولاً أن تكون دقيقة وتعكس الحقيقة وثانياً أن تصل إلى الناس سريعاً، وكلما انخفضت نسبة دقة المعلومة أو تأخرت في وصولها إلى الناس، يحدث تلاعب لأنه في حالة معرفة فرد لمعلومة قبل الآخرين فإنه سيستغلها بشكل أسرع لتحقيق مكسب أسرع، ولذلك كان دور تكنولوجيا المعلومات ينحصر في نقل المعلومة بسرعة وبدقة لتحقيق الشفافية والتي تعني إعلام الجمهور الذي يريد أن يشتري أو يبيع أو يدخل شريكاً في شركة معينة بما يحدث وقت حدوثه، وكان تحقيق الشفافية بهذه الدرجة مستحيلًا دون وجود آليات تكنولوجيا المعلومات التي مكنت من تحقيق ذلك. وقد نتج الكثير من وجود هذه الآليات في السوق، أولها أن العرض أو الطلب أو أمر البيع أو الشراء أصبحت جميعها تتم آلياً دون أي تدخل بشري، وبالتالي يقلل ذلك من

فرصة التلاعب، وأيضاً سمح ذلك كما بينّا بتداول عدد أكبر من العمليات وبرؤوس أموال أكبر يتم تداولها في البورصة بصفة يومية؛ مما أتاح رؤوس أموال أكثر لمن يريدون القيام بمشروعات عن طريق البورصة. كما ألغى التعامل الإلكتروني حواجز كثيرة منها الحواجز الجغرافية، فحتى يبيع الفرد أو يشتري في بورصة لا يُشترط أن يتواجد بشخصه فيها ولا حتى أن يتواجد في المدينة نفسها ولا في الدولة نفسها، لأنه عن طريق تكنولوجيا المعلومات من الممكن الدخول على أي سوق مال عبر الإنترنت من الكمبيوتر المنزلي وإضافة أمر بيع أو شراء ليس فقط في السوق المصري ولكن في أي سوق طالما أن قوانين هذه البلد تسمح بذلك. وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في أعداد المستثمرين، وإذا ضربنا المثل بما حدث في العام الماضي حول أسهم المصرية للاتصالات، فلو لم يكن الأمر مداراً بتكنولوجيا المعلومات، فقد كان من المستحيل استيعاب هذه الأعداد الهائلة من الراغبين في سهم المصرية للاتصالات.

ومما شجع أيضاً على زيادة أعداد المتعاملين مع البورصة هو ظهور نوع جديد من المستثمرين، فالمستثمر الذي يدخل البورصة ليس فقط من يريد توظيف فائض أمواله في مشروع طويل الأجل وهو العارف بميزانية شركته ويجيد قراءة دلالات أرقامها، لكن كل من يسمع عن وجود مكسب في البورصة يريد الدخول فيها، مما شجع المضاربة في مقابل الاستثمار. وذلك كله بسبب ما منحه تكنولوجيا المعلومات من اتساع رقعة التعامل وسهولة وكفاءة إدارة السوق، لكن كان يعيب هذه التكنولوجيا تسهيل المسألة في نظر من يريدون المضاربة في مقابل من يريدون الاستثمار.

ونتيجة لارتفاع وكفاءة أسواق المال، أصبحنا نرى ظاهرة جديدة وهي اندماج أسواق المال في العالم حيث بدأت البورصات الكبيرة في أوروبا وبورصات خاصة، وبدلاً من كونها تُدار بمعرفة الدولة، أصبحت تُدار بمعرفة أعضائها حيث تكون شركة مملوكة لهم، ومن هنا، بدأت تندمج معاً مثل بورصة "يورونكست" وهي الاندماج بين بورصة باريس ولشبونة وأمستردام، وهم يلجأون إلى هذا الأسلوب لأنه يتيح فرصة أكبر أمام الشركات التي تريد تقييد أسماؤها في البورصة لأن يكون لها سوق أكبر مما يُسهل لها إيجاد رؤوس أموال أكثر؛ مما ييسر بالتالي الحركة على أسهمها، وقد نتج كل ذلك من تكنولوجيا المعلومات.

وفي مصر، أسست البورصة شركة مصر لنشر المعلومات في أواخر التسعينيات حتى تكون شركة متخصصة في إتاحة المعلومات عن التداول في البورصة للمستثمرين في مصر وخارجها، وبعد ذلك حَدَّتْ الشركة نفسها بنفسها لأنها لم تعد تكتفي بالعمل في مجال نشر المعلومات، ولكن في

مجال تطوير النظم الخاصة في البورصة وللشركات العاملة في هذا المجال بغرض تحقيق كفاءة وشفافية أكبر للسوق، وهذا باختصار شديد دور تكنولوجيا المعلومات في البورصة وسوق المال.

صلاح فضل:

والآن يأتي دور الأستاذ محمد فراج مدير إدارة العضوية بالبورصة وهي الإدارة المسؤولة عن جميع شركات السمسرة في مصر، وهو مدير مشروع إنشاء البورصة العربية، وأيضاً للأستاذ محمد فراج خبرة دولية لأنه عمل في إنجلترا في بورصة العملات والأسهم في التسعينيات، ويستطيع أن يحدثنا بدقة وتقنية عالية عن أسرار البورصة، ونحن ننتظر منه كخبير الكشف عن أسرار هذه البورصة التي يصعب فهم الكثير من أعمالها وأكثره يبدو للجمهور العادي غير قابل للتفسير، مثل كيفية ارتفاع الأسهم وكيفية انخفاضها بعمليات عرض وطلب ومناورات مالية أكثر منها بقيمة حقيقية لهذه الأسهم أو تغير فعلي لكفاءتها الإنتاجية، ومن الذي يتحكم في حركة البورصة وما هي أسرارها؟

محمد فراج:

أشكر الدكتور صلاح فضل على تقديمي بأسلوب بليغ، وأود أن أبدأ حديثي بسرد قصة حدثت من ثلاثة أسابيع حين كنت ألقى محاضرة في سوريا في هيئة سوق المال والبورصة، فطرح أحد السادة الحضور سؤاله عليّ قائلاً: كيف تنهار البورصة؟ وما أسباب انهيارها؟، فأخذت أشرح له تاريخ هذا الموضوع، وقصة أول انهيار مسجّل في التاريخ للبورصة حدث في هولندا ثم أمريكا في عام ١٩٢٩، وجعلني أضرب مثلاً تلقائياً، فقلت لهم: يُفترض أنكم وأنتم جالسون تستمعون إليّ ويفترض فيّ الأمانة وأنتم تثقون بي ففوجئتم بي أصرخ وأحذرکم من دخول أسد من باب القاعة! فما الذي سيحدث؟ سوف تضطرب القاعة ويسود فيها المرح والمرج، لكن ستبقى فئة قليلة أكثر تعقلاً سوف تنظر في هدوء تجاه الباب لتقدير حجم الموقف وكيفية التصرف وتقييمه، وأكدت لهم أن هذا بالضبط - مع الاختلاف - هو ما يحدث قبل انهيارات البورصة.

وقبل أن أخوض في تفاصيل انهيارات البورصات، أود أن أطرح سؤالاً: لماذا يستثمر الناس أساساً؟ وما هو الاستثمار؟ إن الاستثمار يعني أن كل شخص يعمل ولديه دخله الثابت ولديه احتياجات يود إشباعها دون أن يستطيع هذا الدخل أن يوفي بها، بالإضافة إلى المعاناة من التضخم الذي يعني ببساطة زيادة الأسعار، وبالتالي تقل قيمة الجنيه المصري، ومن هنا، يبدأ البعض في التصرف عن طريق العمل في وظيفتين صباحاً ومساءً، ثم يبدأ في الادخار في البنك طمعاً في أن يفيد دخله باحتياجاته، لكن فائدة البنك أياً كانت تتأثر بالتضخم، وتكون محصلة الأرباح في نهاية العام صفرًا بالقياس إلى نسبة التضخم، ويكون الحل المتاح هو إرسال جزء من أمواله للاستثمار، ولا يُشترط أن

يكون الاستثمار في البورصة، إذ إنه من الممكن أن يكون في سوق الذهب أو العقارات أو محلات الملابس أو غير ذلك مما يمكن استثمار الأموال فيه بحيث تعود على المستثمر بعائد في نهاية العام، وذلك حتى بدأ المصريون ينتبهون إلى البورصة وخاصة أسهم المصرية للاتصالات، وقد كانت أسهم المصرية للاتصالات أحد أهم العوامل التي ساهمت في انتشار التداول في البورصة بين الناس والذي تبعته مشكلات لم تكن بسبب البورصة بل بسبب الناس. وقبل أسهم المصرية للاتصالات كانت هناك مجموعتان من الأسهم تم عرضهما في السوق: أسهم أموك وأسهم سيدي كير، وكانت أسهم أموك وحدها تبلغ ٨ ملايين سهم، تمت تغطيتها ٥٦ مرة، بمعنى أنه يوجد ٥٦ فرداً مقبلون على شراء كل سهم، وقد حدث أن كل من اكتتب في ألف سهم حصل على ٣٧ سهماً فقط نتيجة التكاليف عليه، وقد أدى هذا التكاليف إلى ارتفاع ثمن السهم إلى ثلاثة أضعاف سعره مما أدى إلى مكاسب كثيرة للمستثمرين أدت إلى التعريف - لمن لم يكن يعرف - بالبورصة، وأن السهم الذي يبلغ سعره ١٠ جنيهات قفز ليصبح سعره ٦٠ جنيهًا، وهو مكسب لا يحدث حتى في تجارة المخدرات، كما قال البعض وقتها.

وعندما طرحت الحكومة أسهم المصرية للاتصالات، طرحت ٢٤٥ مليون سهم، ومع ذلك يشاء الله أن تغطي هذه الأسهم ١٠ مرات. بمعنى أن ١٠ أفراد كانوا يتكالبون على شراء كل سهم من هذه الأسهم، لدرجة أنني في إحدى المرات قابلت على باب البورصة سيدة عجوزًا فقيرة مشتبكة مع رجل الأمن واستنجدت بي، وعندما استفسرت منها عن سر غضبها أوضحت لي أنها تطلب من فرد الأمن أن يأخذ منها أموالها ويعطيها "شوية اتصالات" وهو يرفض! وقد أشفقت بشدة على السيدة ودعوت الله ألا يكون باقي الناس يفكرون في الأمر بهذا الأسلوب، ولا أستطيع أن ألوم الناس، فكلنا في حاجة إلى المال، وكلنا نبحت عنه بالطريقة الحلال المشروعة وبشكل سريع.

وقد طرحت أسهم المصرية للاتصالات بعد إضافة العمولة بمبلغ ١٥ جنيهًا، وقد وصل إلى ٣٠ جنيهًا وهذا يعني لمن يفهمون في الاستثمار عائدًا بنسبة ١٠٠٪، وهذا معناه البيع فوراً، خاصة وأن البنك الأهلي في هذا الوقت كان يعطي فائدة على شهاداته تبلغ حوالي ١٢٪، والعائد ١٠٠٪ في البورصة في هذا الوقت يعني استثمار الأموال في البنك الأهلي لمدة ثماني سنوات، ثم الحصول على حصيلتها في ثوانٍ بمجرد أن دق الجرس في البورصة. ومن هنا، حدث ما تعلمناه في الخارج في مجال سوق المال، وهو أن هناك شيئين يحرران السوق، أولاً أن اختلاف الآراء هو الذي يخلق سوقاً، لأنه لو أراد الجميع الشراء فلا يوجد سوق ولو أراد الجميع البيع فلا يوجد سوق، ولذلك لا بد أن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر، وثانياً وجود الطمع والخوف، وهذا هو الذي يحرك السوق، والمستثمر الجيد هو الذي يستطيع أن يوظف هذه الصفات لمصلحته. ومن الممكن أن أضرب مثلاً

بأحد المستثمرين الذين يرغبون في كسب المزيد من الأموال من سهم قاموا بشرائه بخمسة عشر جنيهاً فارتفع ثمنه إلى ثلاثين، وأن العقل وعدم الطمع يقولان إنه يجب أن تُباع هذه الأسهم فوراً قبل أن يحدث أي هبوط في السعر، وذلك لضمان استعادة رأس المال الأساسي بالإضافة إلى مكسب ١٠٠%، لكن ما يحدث هو أن الطمع يغلب، وبدلاً من البيع تزيد نسبة الشراء طمعاً في مكاسب أعلى، وتبدأ الشائعات في السريان عن احتمال وصول هذا السهم إلى سعر مائة جنية، هذا هو للأسف ما يحدث في أغلب الحالات، وهو الذي أدى بالكثيرين إلى استثمار ثمرة العمر بالكامل في البورصة، ومنهم من اقترض، وهناك بعض شركات السمسرة عرضت أموالاً كاقراض للخاسرين، وتحول الأمر إلى نزيف متواصل من الخسائر.

وإذا كنا نتحدث عن الاستثمار في البورصة، فإن أول ما يجب أن نفكر فيه هو ما قاله القائد الحربي الصيني تسان سو، فقد ألف هذا الرجل كتاباً عنوانه "إستراتيجيات الحرب"، وقد أصبح هذا الكتاب منتشرًا في هذه الأيام وأصبح مرجعًا للناس في مختلف المجالات، وقد قال تسان سو إنه عند الدخول إلى المعركة لا بد أن يحدد الشخص الطريقة التي سوف يحارب بها، ثم يحدد أرض المعركة، ويقيم العدو الذي سيواجهه، ويبدأ في تحديد الإستراتيجية التي ستتم بها المعركة، حتى يتم النصر، والملاحظ أن تسان سو كان يتحدث دومًا عن النصر دون الهزيمة مفترضًا أن اتباع الخطوات السابقة سيؤدي حتمًا إليه. ولو طبقنا هذه الطريقة على البورصة - مع الاختلاف بأن البورصة ليست ساحة قتال - سنجد أن بها مستثمرين ومتعاملين ولكل منهم سيكولوجية خاصة به، وهذا الاختلاف في السيكولوجية هو الذي يصنع السوق، ولا يلاحظ الكثيرون أن انهيار السوق وانخفاض أسعار الأسهم له أسبابه المنطقية، لأن انهيار السوق يعني أن الأسهم تُباع، ومعنى أن الأسهم تُباع أن هناك من يشتريها، ومن يشتري ليس غيباً ولا مخطئاً، ومن يبيع كذلك، لا يوجد مخطئ في تقييم البيع والشراء، ولكن كلاهما يفكر بطريقة مختلفة عن الآخر؛ وهذا الاختلاف كما قلنا هو الذي يخلق السوق.

وعند الشروع في التعامل مع البورصة، لا بد أن يتم التركيز على الأسهم القوية التي تحمل وراءها قصة، بمعنى وجود رأس مال ومقر ومصانع وشركات وموظفين وخطوط إنتاج، باختصار وجود بنية متكاملة وراء هذه الأسهم أو تلك، ويبدأ من هنا البحث عن قصة هذه الأسهم وأسعارها وأعلى نقاطها وأكثر نقاطها انخفاضاً ومستويات هذه النقاط وقت الشروع في التعامل مع البورصة، ولا تتطلب معرفة هذه المعلومات أن يكون الشخص عبقرياً في التعامل معها، لأن مجرد معرفة معلومات عن عدد الأسهم المطروحة من هذه الشركة أو تلك في البورصة يوضح مقدار السيولة في تداولها أو عدمه، فمثلاً من الممكن أن تصل أسهم إحدى الشركات إلى ١٠٠ ألف سهم، وهذا يعني

عددًا محدودًا من الأسهم، أما إذا طرحت شركة أخرى ملايين الأسهم فإن هذا يعني مزيدًا من المرونة في الدخول إلى التداول في هذه الأسهم والخروج منها، وهذا النوع الأخير من الأسهم هو الذي يغري الأجانب والعرب للدخول فيها حتى إذا ما غادروا السوق تكون هناك سيولة في الأسهم. وإذا ضربنا المثل بقطاع الأسمنت فسنرى أن عدد سكان مصر حاليًا يبلغ ٧٥ مليون نسمة وهم في زيادة؛ وهذا معناه أن هناك نموًا متوقعًا في قطاع الأسمنت نتيجة لنمو حركة البناء والمعمار، إذن، فالاستثمار في هذا القطاع أمان، وكذلك الأمر بالنسبة لقطاع الاتصالات حيث ينمو هذا القطاع مع نمو التكنولوجيا وازدياد حاجة الناس إلى الاتصال وهكذا. إن الأمر يتوقف في النهاية على توفر درجة من التحليل الفني، درجة لا علاقة لها بتعلم الموضوع في كتب أو جامعات، ولكنها تعتمد على الرؤية الشخصية والقدرة على تقييم الأمور بعد مراقبة الأسهم وحركة صعودها وهبوطها، وينطبق هذا الكلام على كل الأسهم من مجرد أن تتم متابعة حركتها، فإن شاشة التداول سوف تبادل المتداول الحوار، وأقول ذلك حتى لا يكون اعتماد المتعاملين مع البورصة على ما يسمعونه من السماسرة وغيرهم، فلا يوجد في البورصة مكان لمن يستجيب لمن يقول "سمعت كذا" أو "قالوا لي كذا" أو "أرى أن كذا"، لا بد أن يتم تدعيم الكلام بقصة الأسهم وتاريخ تداولها في البورصة وأن تكون هذه القصة لها أرقام واضحة، لأن شركة السمسرة في جميع الأحوال مستفيدة بعمولة، وإذا انخفض السعر الذي اتفقت عليه مع المتعامل مع البورصة فإنها ستطالبه ببيع سهمه. منتهى البساطة لتتحول علاقة الصداقة والنصح القديمة بين الطرفين إلى علاقة عداة وتبادل اتهامات. ويحدث هذا لأننا نترك أنفسنا للهوى وللشائعات على الرغم من أن ما يتم استثماره في البورصة من أموال هي في النهاية أموال كسبها المتعامل نتيجة جهده وعمله، فليس من اليسير إلقاؤها هكذا دون حساب دقيق، هل يُعقل أن يلقي شخص بجهده والذي يساوي آلاف الجنيهات دون أن يجيد الحساب ويفكر. إن أي استثمار في العالم يخضع لدورة مثل عمر الإنسان، والأمر نفسه ينطبق على الأسهم، فهي تُطرح ثم تنهار ثم تبدأ في الصعود مرة أخرى، وتوجد مؤشرات لبعض الأسهم التي تبرز أن التاريخ يعيد نفسه معها وأسهم تهبط دون قيام مثل أسهم لكح التي كانت من الأسهم الواعدة القوية لكنها أصبحت الآن دون مشتري، ومن يقدم على شرائها مضارب، وبعد ذلك عندما يخسر فإنه يلوم البورصة وهيئة سوق المال ويلوم لكح نفسه، والسؤال هو ما الذي دفعه لشراء السهم أصلاً؟ إن أسهم شركات الكابلات وكابو والزيوت وغيرها تحركها شركات سمسرة ومجموعات من الناس تندفع وراء شراء سهم زهيد الثمن يبلغ سعره جنيهين دون أن يسأل عن القيمة الفعلية للمصنع ولا إنتاجيته ولا أرباحه ولا قصته، ونجد في كثير من الأحيان أسهمًا غريبة تبدأ بجنيهين أو ثلاثة جنيهات لتصبح بستة جنيهات نتيجة الإقبال الوهمي عليها والذي يغري آخرين بالمزيد من الإقبال، وعندما أسأل البعض لماذا يقبل على شراء أسهم مجهولة الهوية؟ تكون الإجابة هي ارتفاع سعره، وأعلق قائلاً بأن من سيدفع ليشترى السهم ذا الجنيهات الستة يعطي ربحًا لمن اشتراه قبله بجنيهين، مما يعطي الإحاء أن هذا

سهم رابح ويكون الواقع مخالفاً لذلك تماماً، وقد لاحظت أن معظم الناس لا يفكرون فيما يضعون أموالهم وفي أي استثمار وبأي هدف، ولكن المسألة تخضع للموضة والاتباع الأعمى القائم على الإشاعات والإبلاغ الشفهي، وتكون النتيجة مظاهرات أمام البورصة وتتهم فيها بعدم إبلاغ المتعاملين عن هذه الأسهم أو تلك، ولا أقصد بذلك إلقاء اللوم على المستثمرين ولكن لكل منا دور، ويجب أن يتميز المستثمر بحسن قراءة السوق حتى يتبين أين يضع أمواله.

وأود العودة إلى موضوع دورة الأسهم في البورصة، حيث يبدأ الأمر باستقرار الأسهم مما يجتذب بعض المستثمرين إلى شرائها، فيشترون فيما يسمى بمرحلة البناء، ويبدأ سعر السهم في الارتفاع فتبدأ المرحلة التالية وهي مرحلة جمعه من قبل المستثمرين المصريين والعرب والأجانب مما يزيد من الضغط عليه، فينتقل إلى المرحلة التالية التي تسمى مرحلة القيمة العالية جداً للسهم، والتي تدفع بدورها إلى المرحلة التالية وهي مرحلة بيع الأسهم للاستفادة من هذا الارتفاع في الأسعار، ويبدأ البيع فينخفض السهم. ومع ذلك، يحدث في كثير من الأحيان أن يعود السهم للارتفاع مرة أخرى ليعيد دورته من جديد، ويبدأ نفس المستثمر الذي مر بالدورة السابقة في إعادة الدورة مرة أخرى مستفيداً بالربح الذي حصل عليه ومجنّباً رأس المال الذي بدأ به، وأستطيع أن أجزم أن من يعمل بهذه الطريقة الواعية في البورصة لا يمكن أن يخسر، إن أهم شيء في الاستثمار في البورصة هو توقيت الدخول، وأن يدخل المستثمر بإستراتيجية مثله مثل أي فريق رياضي يدخل بخطة في الملعب. جميعنا نريد أن ندخل البورصة وأن نحقق مكاسب مضاعفة لرأس مالنا وهذا كله من حقنا، لكن دون إستراتيجية فإن هذا مستحيل، وتعني الإستراتيجية وضع خطة ذات هدفين: أولهما تحقيق نسبة محددة مسبقاً للمكسب من توقيت الدخول، وثانيهما تحديد نسبة محددة للخسارة مسبقاً من توقيت الدخول. وتوجد إستراتيجية أخرى يتبعها البعض مثل رفضه العمل بأموال مقترضة من شركات السمسرة أو من البنوك لكنه يقتصد في شراء الأسهم على اعتبار أنه في حالة انخفاض السعر يشتري أكثر على ألا يكون الفارق بين الشراء الأول والثاني ضئيلاً: جنيهاً أو اثنين، بل أكثر من ذلك لأن الغرض من شراء الأسهم في الأساس هو بيعها وتحقيق المكسب من الفارق في السعر، وتقوم هذه الإستراتيجية على الانتظار ومراقبة تحرك أسعار الأسهم، وقد علمني أحدهم ذات مرة حكمة تقول إنه من الأفضل أن تخسر فرصة على أن تخسر مالاً.

إن إستراتيجية الدخول والخروج هامة جداً، هناك أسهم مع الأسف الشديد تتذبذب مما ينتج عنه غضب المستثمرين تجاه البورصة واتهامها بالتقصير في تقسيمها، فعملية التقسيم لا تمثل أي شيء للشركة صاحبة الأسهم، ومن الممكن تشبيه هذا الأمر بالورقة من فئة مائة جنيه عندما يتم تحويلها إلى فكة، فتصبح عشر ورقات من فئة عشرة جنيهات، أو مائة ورقة من فئة جنيه، أي أنها يمكن أن تصبح

أكبر حجماً دون أن تزيد قيمتها الفعلية، إن تأثير تقسيم الأسهم يعتبر أمراً سيكولوجياً فقط ويحدث حتى في أمريكا وفي أوروبا، ويتسبب أحياناً في ارتفاع سعر الأسهم الذي يكون ارتفاعاً مؤقتاً سرعان ما يهبط، ومع الأسف الشديد، نحن هنا في مصر نتجاهل الأسهم القوية ونهتم بالأسهم التي تدور حولها الشائعات وتحدث عن تقسيمها، وليس من العيب أن يكون في السوق المصري شائعات لأن كل أسواق العالم بها شائعات، والناجح هو من يستفيد من الشائعة في أولها ويحقق مكسباً سريعاً لكن مع تحمله الكامل لمسئولية تحركه بناء على شائعة، وإذا تحرك سعر السهم الواحد جنينين أو ثلاثة يكون هذا تحركاً متعقلاً ومُطمئناً، أما إذا قفز السهم قفزة غير مبررة ليصبح أعلى من سعره بنسبة ٨٠% أو أكثر فإنه من الواجب الحذر والابتعاد عن هذا السهم والاستثمار في آخر.

وعندما خرج العرب يوم ١٤ مارس من البورصة كان ذلك مثاراً للكثير من الأقاويل، لكن السؤال هو: لماذا دخلوا؟ دخلوا لأنه توجد فرصة جيدة للاستثمار في البورصة في مصر، لأن الالهيانات التي حدثت في البورصات العربية والآسيوية كانت عنيفة، فوجد العرب أن مستوى استقرار سوق البورصة في مصر أفضل فدخلوا فيها والمشكلة في هذا الدخول هو أنهم يستثمرون في بورصة السعودية وبورصة دبي وكذلك في بورصة مصر، ويبلغ حجم استثماراتهم بالملايين، ويوازي حجم استثماراتهم في البورصة قروضاً من البنوك تعادل نفس القيمة المستثمرة في البورصة، يأخذها المستثمر ويضعها مرة أخرى في بورصة مصر أو غيرها، وقد بدأ السوق السعودي منذ عدة سنوات بألفي نقطة ليصل إلى اثنتين وعشرين ألف نقطة، ومن دخل في هذا الوقت كسب مكسباً هائلاً، ثم بدأ السوق السعودي في الانهيار وبدأت البنوك المقرضة تطالب بأموالها، وبدلاً من أن يبحث العرب عن أرصدهم الخارجية لتسديد قروض البنوك، بدأوا في البحث عن أموالهم التي يستثمرونها في البورصات الأخرى ليسددوا بها هذه القروض، إن المستثمر في البورصة - كما هو الحال بالنسبة لنا جميعاً - يدخل البورصة لكي يكسب أموالاً، لا أحد يدخل البورصة حباً في الاقتصاد ولا حباً في التنمية، أي أن الهدف الأول والأخير هو المكسب المادي، وما حدث هو أن اتصل العرب بشركات السمسرة الخاصة بهم في مصر وأعطوا أوامر ببيع الأسهم، وقد حدثت موجة بيع كبيرة بناء على ذلك، وقد تسببت موجة البيع الجماعية هذه في انهيار شديد وكانت مؤشرات التداول على اللوحة الإلكترونية تقفز مثل عداد التاكسي، وكان الناس في حالة ذهول لا يعرفون ولا يفهمون ماذا حدث، ولم يتعب أحد نفسه ليفهم ماذا يحدث، بل استجابوا فوراً لموجة البيع الجماعية هذه بالبيع، وهو ما نسميه في لغة السوق: حركة القطيع، لا أحد يستطيع أن يقف في وجه هذا القطيع، بل لابد من السير في ركابه. وقد كان لهذا المشهد متفرجون، كانوا هم الأجانب الذين تحركوا في خلال أربع دقائق بالضبط بعد فتح جلسة التداول بعد أن تم إيقافها لمدة ساعة بالشراء. أما المصريون فاستمروا في البيع دون تفكير، فارتفع السوق مرة أخرى، فما كان من المصريين في نفس اليوم إلا أن قاموا

بمظاهرة يتهمون البورصة بأنها باعتهم للأجانب ! على الرغم من أن قرار الشراء وقرار البيع من المستثمر، ولم ولن يحدث أن يذهب مندوب من البورصة أو من هيئة سوق المال إلى أي مستثمر ليجبره على الشراء أو البيع لأنه في هذه الحالة فقط يكون هناك تلاعب من البورصة أو من الهيئة.

إن لأي سهم في العالم دورة كتلك التي شرحناها، وأنا من أنصار المدرسة التي تحبذ الشراء والأسهم منخفضة، توجد مدرسة أخرى تفضل انتظار ارتفاع طفيف في السهم لكي يكون باعثاً على الاطمئنان قبل الشراء، ولا أستطيع أن أقول إن أصحاب المدرسة الثانية مخطئون تماماً ولا إنني مخطئ تماماً، لأن من يحكم في نهاية العام هو عائد الاستثمارات، ومن الممكن أن تتسبب الطريقة الأولى في تحقيق مكسب أكثر من الثانية أو العكس، ولذلك حتى في أحد تعريفات علم الاقتصاد هو دراسة سيكولوجية الإنسان، لأن الاقتصاد في نهاية الأمر هو المال الذي يعني الإنفاق الذي يعني البشر، ومن الصعب التنبؤ بتصرفات البشر.

صلاح فضل:

عندي سؤال أود أن أوجهه للأستاذ ماهر عشم، فقد فهمنا مما قاله الأستاذ محمد فراج أن كل شخص يريد أن يدخل على سوق المال والبورصة لابد أن يمتلك عين الصقر وإستراتيجية القائد والقدرة على تحديد لحظة الدخول للشراء ولحظة الخروج للبيع، ولا يتوفر هذا في معظم الناس البسطاء العاديين البعيدين عن مهنة الاقتصاد، وفي بعض البلاد المحترمة، هناك مؤسسات وشركات بما خبراء ومحللون يضعون المؤشرات ليهتدي برأيهم من يريد أن يدخل سوق المال؟ لماذا ترتبط فكرة السمسرة لدينا بفكرة السرقة والهرب وتحقيق الربح بأسرع ما يمكن، ولا ترتبط بفكرة القيام بدراسة وتكوين خبرة وتسجيل مؤشرات ونصح الجمهور غير الخبير؟

ماهر عشم:

توجد أكثر من ١٢٠ شركة سمسرة، ليست جميعاً بنفس الحجم، ولا تتوفر فيها نفس الكفاءات ولا نفس القدرات، خاصة وأن العمر الجديد للبورصة المصرية لا يتعدى اثني عشرة سنة، وبالتالي فإن كل الشركات الكبيرة استقطبت الخبرات أكثر من الشركات الصغيرة، وفي شركات الوساطة الكبيرة توجد أقسام للتحليل كما تصدر بها نشرات تتضمن النصح والإرشاد للمستثمر العميل لهذه الشركات. وبالنسبة للشركات الصغيرة فإنها لا تملك القدرة على إنشاء مثل هذه الأقسام، وبالتالي، لا تتوفر لديها هذا النصح.

وحول موضوع التلاعب وتداول المعلومات والشفافية والعلاقات بين الكبار والصغار، أود أن أشير إلى أن وجود القانون في أي بلد من بلاد الدنيا في أي مجال من المجالات لم يمنع وقوع الجريمة، القانون موجود والجريمة تحدث ومهمة الشرطة التقليل من نسبة الجرائم والقبض على مرتكبيها. وبناء على هذا الكلام، توجد قوانين في التعامل تصدرها هيئة سوق المال وتصدرها البورصة لأعضائها تتضمن شروطاً معينة لا بد أن تتوفر لدى السمسار ولدى الشركة ولدى الشخص الذي يشتري أو يبيع، وهدف هذه القواعد تنظيم العملية وخلق إطار تشريعي يجرم من يخرج عنه. ولا يمنع هذا بالطبع أن يكون هناك تلاعب، ولا يلغي تأثير المال على السلطة أو العكس، ومصر في ذلك مثل أي دولة في العالم، لكن، يوجد في البورصة المصرية قسم مختص بمراقبة العمليات المتداولة بحيث يتحرى عن كل ما يشك فيه، فإذا حدث مثلاً أن يبيع عضو مجلس إدارة إحدى الشركات دون إبلاغ السوق أولاً بهذا البيع؛ فيبدأ التحري عما إذا كانت لديه معلومة يستأثر بها ويخفيها عن السوق لتحقيق مكسب ما، ويبدأ التحري عنه وملاحظته للتأكد مما إذا كان هذا التصرف قد خرق القانون أم لا، ويحدث أحياناً أن يتم اكتشاف التلاعب، وأحياناً أخرى ألا يتم اكتشاف التلاعب مثل فشل أي شرطة في العالم في القبض على أي متهم، وبالتالي، أعتقد أن هناك قواعد جديدة تم إصدارها تطلب من جميع شركات الوساطة أن تكون لديها إدارات تحليل وبحوث تقدم معلومات مستفيضة للسوق.

إن الجهود التي تبذلها البورصة تتركز في إتاحة أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تصل إليها من خلال إدارة الإفصاح على الموقع الإلكتروني للبورصة وعلى الشاشات الخاصة بالوسطاء، ونحن نحاول بقدر الإمكان في لحظة وصول المعلومة للبورصة أن تصل إلى السوق، وإذا صدر أي خبر عن الشركة دون أن يأتي بصورة رسمية من البورصة فإنه يتم إيقاف تداولها حتى يتم التحقق من هذا الخبر، ومن هنا نحاول التحكم في حركة التداول.

سعيد حسن زلط:

أتشرف بعرض تساؤلات الشعب المصري فيما يخص البورصة المصرية: أين الدور الرقابي المفقود لهيئة سوق المال المصرية؟ وكيف نحمي البورصة من الشائعات السيئة وعقوباتها الرادعة المانعة؟ إن المدخل الحقيقي لدخول البورصة لأي مستثمر بسيط أو كبير، شركة أو فرد هو الدراسة والتحليل العلمي لميزانيات الشركات، فهي الروشنة التي توضح ما إذا كانت هذه الشركة مريضة أو مجتهدة أو ناجحة. لماذا تم سحب تراخيص ٢٥ شركة سمسة في البورصة المصرية؟ وكيف يتم حماية حقوق المستثمرين في البورصة المصرية مثل البورصات الدولية؟ وماذا عن ارتفاع الأسهم المصرية في البورصة عن بورصات العالم بنسبة ٦٠% وهذا الصعود غير مبرر اقتصادياً لدرجة أن بعض أسعار الأسهم

ارتفع ثلاثة أضعاف. أين النوعيات المتميزة لأسهم شركات البترول والغاز والكهرباء وغيرها؟ هناك ضرورة لتحرر مثل هذه الشركات العالمية الضخمة عابرة القارات، وطرح أسهمها للبيع للمستثمرين. وأرجو التكرم بشرح تفاصيل الاختيار الشديد لأسواق البورصات في بعض دول شرق آسيا من حوالي خمس سنوات ومدى التخوف في مصر من حدوثه في أي وقت.

هناك بعض الأفراد في مصر حققوا مبالغ طائلة تقارب ٩٠٠ مليون جنيه مصري في فترة يومين وهم معروفون ونشرت أسماؤهم في الصحف. وأخيراً، ما موقف الشريعة الإسلامية من المعاملات داخل البورصة المصرية؟ وكيف يكون عندنا الآن نظام الخصخصة الذي قام بتصفية الشركات الصناعية الكبيرة وبقي القطاع الخاص الصغير الأناني، فما مستقبل البورصة في ضوء هذا؟

أحمد مصطفى محمد:

من خلال متابعتي لبعض الأسهم في السوق، اتضح أن قيمتها السوقية ترتفع ارتفاعاً مفاجئاً دون وجود أي سبب اقتصادي، فما هو المطلوب في السوق لبيان مثل هذا التلاعب وكيفية القضاء عليه؟

محمد حسنين:

ما مدى صلاحية خبراء الاقتصاد والبورصة حين يتدخل نظام الدولة لوقف بعض رؤوس الأموال المؤثرة في الدولة ويكون الأثر سلبياً؟ وهل حجة الدواعي الأمنية المزعومة لصالح النظام أهم من الصالح العام؟

ضحى أحمد:

لقد أنشئت البورصة بالتأكيد لأهداف قومية، فهي لم تُنشأ اعتباطاً ومن أجل أن يتسامر مجموعة من الناس مع بعضهم البعض، للأسف، إن فترة الانتعاش الحقيقي للبورصة حققت انعكاساً على الدخل القومي خصوصاً في الفترة بين ١٩٩٧-١٩٩٩، بعد ذلك فقدت هدفها، فهل حدث ذلك لأن الاقتصاد تأثر بما أم لأنها هي التي أثرت على الاقتصاد؟ أود معرفة إجابة هذا السؤال من المتخصصين.

وحول مسألة الشائعات والتلاعب، فصحيح أنه يحدث في كل دول العالم حتى أكثرها تقدماً، لكن لا يُسمح باستمراره، فبمجرد حدوثه يتم القبض على المتلاعب ويخرج من السوق سواء كان مستثمراً أو كان موظفاً في البورصة.

وليس من الضروري أن تكون أسباب اهتزاز البورصة داخلية أو بسبب الشائعات، إن الظروف العالمية تؤثر على البورصة وتسبب اهتزازها، ولا يوجد داعٍ في ضوء هذا لمعايير التحليل إذا كان الأمر يتوقف على ذكاء المستثمر وقدرته على التعامل، أعتقد أنه من غير المطلوب من المستثمر الصغير أن يكون على دراية بمعايير التحليل الكاملة لأنها تحتاج في النهاية إلى متخصص.

محمود رضا عبد الرازق (الفرقة الثالثة - كلية التجارة - قسم إنجليزي - جامعة طنطا):

عندما أعرف أن هناك سوقاً لا يتوفر فيه الوعي، فإن هذا معناه أن هذا السوق لا يعرف من أين ستأتيه الأرباح، وفي الوقت نفسه، لو ارتفع وعي جميع الناس بدقائق السوق فإن أحدًا لن يكسب. أيضاً، من المهم أن يحدث تحليل في وأساسي في مراقبة حركة الأسهم، لكن لا بد أن يتم تنمية الوعي بأصول هذا التحليل. وقد صادفتني ذات مرة حالة لرجل ارتفع أسهم الشركة التي يساهم فيها ومع ذلك لم يبعها وعندما سألته أجاب بأنه لا يريد أن يبيع ولكنه يريد الاحتفاظ باستثماراته في هذه الشركة سواء ربح أو خسرت، وأتساءل: كيف يمكن التعامل مع الذين يفكرون بهذه الطريقة؟ كذلك، حول مسألة شاشات العرض، لقد تم افتتاح شاشة عرض في كلية التجارة جامعة طنطا، ونتمنى أن تنعقد ندوات تختص بتحليل مضمون شاشات التداول في البورصة حتى يستفيد غير المتخصصين.

أسامة عباس (طالب في كلية التجارة):

أود أن أعرف إذا أردت كطالب الدخول في البورصة وأنا لم أزل طالباً لا خبرة لي بالحياة العلمية، فكيف يكون السبيل إلى المكسب؟

نبيل سالم:

عندي سؤال بالنسبة لحماية حقوق المساهمين وخاصة في ضوء زواج السلطة بالمال، وما فعله البعض في شركاتهم من زيادة غير قانونية لرأس المال ومن تحويل السندات إلى أسهم حيث يتحول كل سند إلى ٢٧٠ سهماً وهي معلومة لا يعرفها الكثيرون، كما أن البعض يقومون بإجراء جمعية عمومية حتى يزيد رأس المال لاكتتاب خاص يتم لفئة معينة من الناس مما يضيّع حقوق قدامى المساهمين في هذا الموضوع، فأين دور سوق المال من كل هذه الإجراءات؟

محمد مصطفى:

أود أن أسأل ما هي الإمكانيات التي نستطيع عن طريقها التحكم في شركات السمسرة بدلاً من وجود بعض الشركات التي تخدع الناس؟ كما أود أن أسأل عن كيفية وجود سهم قائد للسوق، بمعنى أن يستطيع هذا السهم الصعود بالسوق ثم الهبوط به.

محمد الصاوي:

هل لابد من وجود سمسرة في البيع أم أنني مثلاً كمستثمر بسيط أستطيع أن أقوم بهذا الموضوع بنفسى؟

وليد (لم يذكر المتحدث باقي الاسم):

أوجه سؤالى للأستاذ محمد فراج حول الإستراتيجية المثلى للدخول في الأسهم، لأنني عندما أقوم بتطبيق بعض قواعد السوق عليها فإن بعض الأسهم يصعد والبعض الآخر لا يتحرك، أما عندما يحدث البيع والشراء على أسعار كل سهم على حدة فإنه من الممكن أن تكون هناك أسهم ذات سعر متدن مثل العربية لحليج للأقطان دون أن تتحرك إطلاقاً، والسؤال هو: هل يتم الشراء والبيع على الحالة أم على الأسعار؟ أيضاً، أود أن أعرف رأي الأستاذ محمد فراج عن حال السوق في الفترة القادمة وتوقعاته المدى النقاط التي يمكن أن يصل لها.

شريف مكرم يوسف (صاحب شركة):

إنني أعمل منذ أربع سنوات في مجال البورصة، لقد بحثت عن دراسات كثيرة في هذا المجال فلم أجد، في حين أنها متوفرة عند الأجانب مما يجعلهم يفهمون هذا المجال جيداً ويستغلون في العرب كثرة أموالهم، لقد حاولت أن أدرس في مصر كثيراً حول هذه المسألة ولم أجد، وأود أن أعرف المتاح من دراسات في هذا المجال؟

محمد حسين طلعت:

هل البيع مقتصر على السمسرة أم أنني من الممكن أن أبيع للبورصة مباشرة؟

محمد فوزي:

لماذا لا نعتبر هذه الأسهم استثمارات طويلة الأجل؟ بمعنى أن يتم شراء السهم ثم يتم الحصول على أرباحه دون الدخول في مضاربات؟ بمعنى أن أحصل على عائد السهم بدلاً من الحصول على فائدة البنك.

مينا (لم يذكر المتحدث باقي الاسم):

ما تأثير مظاهرات شركات الغزل على شركات بوليفارا والنيل؟ وما رأي الأستاذ محمد فراج وبالذات البنك الوطني المصري وكريدي أجريكول بعد التضامن الذي تم؟

عادل إبراهيم:

إن سؤالني يختص بالشفافية في التعامل داخل البورصة، وبما حدث لبورصة الإسكندرية القديمة التي كانت في يوم من الأيام ثالث أكبر بورصة في العالم حتى صدر القرار بدمها على الرغم من أنها كانت تاريخياً لمصر.

محمد الهواري:

لو أردت التعامل مباشرة مع البورصة عبر الإنترنت مع تجنب التعامل مع السماسرة، فما مدى صحة هذا التصرف؟ خاصة أن هذه الطريقة أسرع وأكثر توفيراً للوقت.

السيد سليمان (مهندس):

لقد حدثنا الأستاذ محمد فراج عن الخبرة العملية وقد كنا في حاجة إلى تعميق للجزء الأكاديمي. وبالنسبة لما ذكر عن وجود شركات ضعيفة، فهناك ما يسمى بجوكمة الشركات، والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي تضع قوانين لضبط هذا الموضوع؛ منها حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية والمعاملة المتساوية للمساهمين لأنهم أصحاب المصالح وتحديد المستويات في مجلس الإدارة، وذلك حتى لا يُترك الأمر بطريقة فوضوية، والحكومات ملتزمة بتطبيق هذا الأمر.

أيضاً، تعليقا على ما ذكر عن صعود وهبوط الأسهم، أقول إن هناك ما يُسمى بقانون الإيقاف والذي يعني إيقاف الأسعار، وقد حدث أن ارتفعت أسهم أوراسكوم تليكوم إلى ٢٠% فصدر قرار إيقاف ثم بعد ذلك تم تدوير السهم، ويوجد ما يسمى أيضاً بقواعد تصحيح كنا نتمنى أن

نسمع شرحاً وافياً عنها وذلك حتى يعرفها الجميع قبل الدخول للاستثمار في السوق، وأن نعرف ماذا تعني مصطلحات "سهم طويل الأجل"، و"سهم متوسط الأجل" وغير ذلك.

وحول المضاربة بالعملة، سبق وتحدث معالي وزير الاستثمار الدكتور محمود محيي الدين عن صندوق ضمان مخاطر التسويات، وأنا أؤكد أن هناك قواعد منظّمة للبورصة والأمور لا تسير بشكل فوضوي. أما أسهم الاتصالات، فقد انخفضت في أسبوعين ثم عادت في الأسبوعين التاليين للارتفاع مرة أخرى، ومن هذا المنطلق، أود أن أفهم هذه اللعبة التي تتم في البورصة من خبير في أمورها مثل الأستاذ محمد فراج، فهناك من يتحكم في السهم ويجعله يحوم دوماً حول أسعار الإصدار أو القيمة الاسمية لكل سهم، بحيث يهبط لحدود يعرفها من يحركه ويرتفع إلى حدود أخرى، وسؤالي هو: تحت أي نوع يندرج هذا السهم، سهم طويل الأجل أم متوسط الأجل أم قصير الأجل؟

نَفَرْتُ (لم تذكر المتحدثة باقي الاسم):

لم تتطرق الندوة إلى الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة؟ وماذا يحدث إذا ما طرحت شركة مثل أوراسكوم أو المصرية للاتصالات أسهمها في البورصة والهارت الأسهم، فما عائد ذلك على الاستثمار وما عائده على الاستثمار وعلى الشركة، أفلا يُعتبر ذلك مجازفة. بمستقبل الشركات خاصة أن معظمها لها أسماء كبيرة في السوق ورؤوس أموالها ضخمة.

محمد فراج:

لم أستطع أن أتعرض لكل التفاصيل التي يحتاجها الجمهور لضيق الوقت، وحتى أقوم بتقديم تحليل فيني أو تحليل أساسي فإن ذلك يحتاج إلى ساعات وأيام.

وردًا على الأستاذ سعيد زلط والدور الرقابي لهيئة سوق المال، أقول إنني أعمل في البورصة، وهيئة سوق المال أعلى من البورصة ولا أستطيع أن أتحدث باسمها، وإذا كان الأستاذ سعيد حسن زلط قد تحدث عن الشائعات فقد ساعد هو ذاته على انتشار شائعة عن شطب خمس وعشرين شركة مسسرة من البورصة، وهذا لم يحدث على الإطلاق إلا مع شركتين فقط، وأنا مسئول عن شركات المسسرة في مصر أمام الله وأمام القانون. ولا أنكر طبعًا التأثير السيئ للشائعات، والسوق يعني مستثمرين، وحتى إذا كان فيهم حيتان، فمن الذي يغذيهم ويساعدهم على النمو؟ أليس باقي المستثمرين، وهذا ليس دفاعًا عن هؤلاء الحيتان والله هو الذي سيحاسبهم، لكنني أتحدث عن تتبع صغار المستثمرين لما يطلقونه من شائعات.

وردًا على المهندس السيد سليمان فيما يخص ارتفاع أسعار الأسهم بنسبة ١٠٠%، أود أن أوضح له أن أي سهم يتم طرحه للتداول لأول مرة يتم رفع الحدود السعرية له، وعندما تم طرح أسهم المصرية للاتصالات كانت بخمسة عشر جنيهاً ارتفعت إلى ثلاثين جنيهاً بما يعني نسبة مائة في المائة، وفي هذا اليوم تم رفع الحدود السعرية له، وحول مسألة الإيقاف، فإنه يتم إيقاف السهم الذي يزيد ١٠% لمدة نصف ساعة وبعدها إذا زاد ١٠% أخرى فإنه يتم إيقافه حتى نهاية الجلسة، هذا هو ما يسري في مصر، وعندما تكون هناك أسهم غير نشطة، يتم تطبيق ٥% فقط، وعندما أضرب المثل بالحصول على مكسب من استثمار مرتفع النسبة من البورصة، فإن ذلك قياس على ما يمكن الحصول عليه من الاستثمار في البنك الذي لا تتخطى نسبة الاستثمار فيه ما بين ٧% و٨%، وإذا نجح أحدهم في أن يرتفع بمكسبه من الاستثمار في البورصة إلى ٣٠% فإن هذا جيد جداً، لكن هذا لا ينفي وجود نسبة الإيقاف التي ذكرتها.

وبالنسبة للحديث عن انهيار البورصات في شرق آسيا، أقول إن جميع المستثمرين الأجانب تكون أموالهم بالدولار لأنها العملة المتفق عليها عالمياً، وما يحدث أن يقوم المستثمرون الأجانب بتحويل أموالهم بالدولار إلى الجنيه المصري في مصر وإلى غيره وفقاً للعملة الخاصة بكل بلد يتم الاستثمار فيه. وبالطبع، فإن هذا الاستثمار معرض لتقلبات أسعار العملات في هذه الدول، ومع وضع هذا الأمر في الاعتبار فإن الأمر يتفاوت بين دولة وأخرى، وتكون النتيجة جمع مكاسب متفاوتة من الدول. وقد حدث في فترة من الفترات أن رفع البنك الفيدرالي في أمريكا الفائدة من ٤,٧٥% إلى ٥,٠٠%، وأي اختلافات في النسبة ولو ظهرت بسيطة فإنها تحقق فرقاً مع المبالغ الكبيرة، ونتج عن ذلك أن بعض المستثمرين الأجانب في الدول النامية قاموا بتسييل جزء من استثماراتهم في بورصات الدول النامية، وهنا تبدأ الكارثة، لأنه عندما يقرر المستثمر الأجنبي تسييل عشرة ملايين دولار مثلاً فإنها تعني ستين مليون جنيه مصري في مصر، مما يتسبب في هزة السوق، لكن هذا ما فعلوه في مصر وغيرها من الدول النامية حتى تتم إعادة الدولارات إلى الخارج للاستفادة من ارتفاع سعر الفائدة الذي أقره البنك الفيدرالي الأمريكي، وقد تسبب هذا التصرف في انهيارات كبيرة وكان أقلها ما حدث في مصر، ومن السهل مراجعة هذا الأمر على الإنترنت.

وحول شرعية التعامل مع البورصة، فإنه من الممكن أن يُسأل مفتي الجمهورية في ذلك، لكنني أود أن أشير إلى أن الأسهم التي تتعامل في الخمر على سبيل المثال ليس لها وجود في مصر.

وحول ارتفاع القيمة السوقية للأسهم، أقول إن الأسهم تُحدد بعدة أمور، مثل القيمة الدفترية والقيمة السوقية والقيمة الاسمية التي تم طرح هذه الأسهم بها، ومن يستثمر في البورصة لا

يجب أن يهتم إلا بسعر السهم المطروح على شاشة التداول داخل البورصة وهي المعروفة باسم القيمة السوقية، أما القيمة الدفترية فإنها تعني أن يتم بيع الشركة صاحبة الأسهم وبعد سداد ديونها تظهر القيمة الدفترية لكل سهم، وهو أمر لا يهم من يدخل للاستثمار في البورصة. إذن، فالمستثمر لا يهتم إلا بالقيمة السوقية التي تعلق وتنخفض بناء على العرض والطلب، وهذا هو الواقع، إن شراء المستثمرين يساهم في رفع أسعار الأسهم، وكما قلنا إن الأسهم تخضع للشائعات، وقد سألت أنا شخصياً الكثيرين ممن يستثمرون في أسهم مشكوك فيها وتكون ردودهم أنهم سيقبلون المخاطر وأنهم يريدون أن يصنعوا أموالاً، وبمجرد أن تصيبهم الخسارة يكونون أول من يقف عند باب البورصة ويقذفونها بأقصى الألفاظ على الرغم من أن الأمر كان من اختيارهم منذ البداية. إن السوق هو الناس، وهناك أدوات تحليلية وفنية وأساسية ويجب أن لا يخضع الناس إلى الشائعات والأقاويل، إن بعض الأسماء الكبيرة في السوق لا تشتري أو تباع لنفسها، ولكن يساعدنا الناس على ذلك، فإن وُجد من يريد انهيار مجموعة من الأسهم، فإنه سيطلق شائعة لبيعها جميعاً، ومن سيشتري منه؟ الناس طبعاً. والأمر نفسه لمن يريد رفع سعر مجموعة من الأسهم، فإنه سيشتريها جميعاً، ممن سيشتريها؟ من الناس طبعاً، وإذا تساءلنا: من الذي دفع هؤلاء الناس للبيع أو للشراء؟ فستكون الإجابة هي الاستجابة للشائعات في أغلب الأحيان، هناك ضرورة للتروي قبل الخوض في مسألة البيع أو الشراء، ويجب أن يسأل الفرد نفسه ما سبب العرض المبالغ فيه لمجموعة الأسهم هذه أم لا؟ لماذا يقبل الناس المخاطرة؟ إن كبار السوق لن يرحموا أحداً ولن يشبعوا أبداً، وهذا ليس دفاعاً عنهم ولا عن غيرهم، ولكنها دعوة للناس في توخي الحذر والتروي قبل الاندفاع بيعاً أو شراءً، ومن يراقبون السوق يلاحظون صعود الأسهم وهبوطها فيتصلون بشركة السمسرة ليكتشفوا أن العميل يسجل الطلب على ورقة بيضاء ويوقع عليها ويترك الأمر للسمسار الذي ربما يتلاعب به أو يتسبب في ضرره، ويوم أن يخسر يحمّل البورصة المسؤولية ويذهب للشكوى إلى هيئة سوق المال التي تكتشف بدورها أن المستثمر هو الذي حرر الطلب الذي أذى به نفسه وأنه هو الذي أقدم على الشراء أو البيع. إن إنشاء هيئة سوق المال لا يعني أن الهيئة وصية على الناس، لأنه لا بد أن تتوفر الشفافية وحماية المستثمرين مع وجود قواعد مطبّقة، وعندما يحدث الإيقاف بعد أن تتخطى الزيادة ٢٠% فذلك لتنبية الناس ومساعدتهم على التروي وتحليل الظواهر والتساؤل حول أسباب صعود هذا السهم أو ذاك.

أود التأكيد على أن الغرض هو أن يصبح للمستثمر عين الصقر، بمعنى أن يطمئن ويعتمد على نفسه، وأن يمتلك شاشة تداول في عقله تمكنه من حسن قياس الأمور، ومن يخشى المخاطرة عليه أن يتوجه إلى صناديق الاستثمار التابعة للبنوك وهم أهل خبرة ومن الممكن أن يتولوا الأمر عنه.

ويوجد الآن بالطبع تجارة إلكترونية عن طريق الإنترنت حيث يمكن لأي شخص أن يشتري ويبيع ويدفع عمولة أقل.

ماهر عشم:

بالنسبة لدور الشركات المقيدة وموقفها من صعود وهبوط الأسعار، أود الإشارة إلى أن الشركات المقيدة تفضل أن يكون سعر أسهمها مرتفعاً، ولذلك فهي تدرك أهمية إدارة علاقات المستثمرين في نشر المعلومات والشفافية لأنهما متأكدتان أن توفر الشفافية سيساعد على ثبات سعر السهم الخاص بها، وبالتالي عندما تزيد من رأس مالها فإن الناس سيدخلون معها في استثمار جيد.

وكان هناك تعليق بأن البورصة فقدت أهدافها في السنين الأخيرة، وأعتقد أنه لم يحدث تحقيق لأهداف البورصة مثلما حدث في السنوات الأربعة الأخيرة من ناحية دورها كمصدر لرؤوس الأموال، إن الشركات الكبيرة تحتاج إلى رؤوس أموال لأنه مهما كانت الشركة كبيرة فإن توسعاتها ستكون متناسبة مع حجمها، وإذا كانت هناك مثلاً شركة من شركات السياحة يبلغ رأس مالها عشرات الملايين تود أن تشتري جزيرة في اليمن أو قرية سياحية في سويسرا، فإنها ستكون في هذه الحالة في حاجة إلى زيادة رؤوس أموال وبالتالي يحدث أن تلجأ إلى البورصة.

وحول موضوع حوكمة الشركات، إن مصر من أوائل دول المنطقة التي كتبت كوداً لحوكمة الشركات، ويوجد مركز يسمى مركز المديرين تابع لوزارة الاستثمار، والوظيفة الأساسية لهذا المركز هو الترويج لحوكمة الشركات حيث يعقد دورات تدريبية للأعضاء المنتدبين لشركات مملوكة لأفراد أو للشركات المساهمة الكبيرة بغرض لفت نظرهم لأهمية هذا الموضوع.

وحول السؤال عن معلومات عن البورصة، يوجد الموقع الإلكتروني الخاص بالبورصة www.egyptse.com، وتتوفر عليه أخبار وميزانيات منشورة وأسعار، وأيضاً الموقع الإلكتروني لشركة مصر لنشر المعلومات www.egidegypt.com، ويوجد الكثير من المصادر الأخرى. لكن، عندما يكون هناك معرفة بالأخبار، فإنه يحضرنى قول مدرس الرياضيات في الثانوية العامة عندما كنا نحضر له مسألة منقولة على ورقة ونطلب منه حلها فيرفض مطالباً بالكتاب الذي ذكرت فيه المسألة خوفاً من أن تكون منقولة وبها خطأ يتسبب في فشله في حل المسألة. إذن، عندما يحدث تلقياً لأي خبر فيجب أن يكون من مصدر موثوق به وليس من أية شائعة ولا من أية جريدة على الرصيف.

وحول الدورات التدريبية للبورصة، أقول إنه تُعقد في القاهرة دورات كثيرة، كما تحاول البورصة عقد ندوات في جميع الجامعات ومنها جامعة الإسكندرية، كما أن الموقعين اللذين ذكرتهما بدون اشتراك مادي، والاشتراك فيهما عن طريق الاسم والبيانات الشخصية. ولم يحدث أن تمت دعوة أحد العاملين في البورصة للحديث عنها في أي مكان في مصر وتأخر عن قبول الدعوة، نحن نرحب بكل الدعوات التي تأتي إلينا لأن اللقاءات الجماهيرية تزيل عبئاً كبيراً وهو عبء سوء الفهم.

وحول تدخل الدولة في البورصة ومدى تأثيرها في وقف الأسعار أو زيادتها، أود التأكيد على أن هذا لا يحدث على وجه الإطلاق، إن القوى الوحيدة التي تحرك البورصة هي قوى العرض والطلب، ولو أن هناك تدخلاً في البورصة سيكون من خلال العرض والطلب أيضاً، بمعنى أن من سيدخل كمشتري أو كبايع فإنه سيخضع لكل قواعد السوق وقوانينه، لكن لن يأتي أحد أيضاً كان ليفرض سطوته على البورصة وسيسيطر على هبوط الأسعار وارتفاعها.

وحول سوق العملات المسمى بالفوركس، أقول إن هذا سوق مختلف عن سوق المال، وهو موجود منذ فترة طويلة، لكنه انحسر عالمياً لأن هناك عملات رئيسية كثيرة توحدت في اليورو، وبالتالي فقد ضاق نطاق تجارة العملة بعد اختفاء المارك الألماني والفرنك الفرنسي وغيرهما، وهذا موضوع مختلف تماماً بكل تفصيلاته ويتطلب ندوة مستقلة. وهناك أسواق أخرى بخلاف أسواق العملات مثل أسواق السلع مثلما بدأت بورصة الإسكندرية كبورصة قطن.

وحول بورصة الإسكندرية التي تم هدمها، أقول إننا وإن كنا لا نستطيع أن نعيدها من جديد، إلا أننا نعمل بقصارى جهدنا لبناء أقوى بورصة في المنطقة، ونحن نعمل جميعاً لتأكيد هذا الدور وخاصة من ناحية البنية التكنولوجية التي تعد الآن من أعمدة البورصة، وذلك من خلال محاولتنا لإقامة أهم شركة مصرية تزود البورصات بتكنولوجيا المعلومات، وقد نجحنا في عقد شراكة مع أكبر شركة أنظمة تداول في العالم وهي شركة سويدية مقرها في مصر ونحن نحاول تثبيت مقرها هنا، وذلك في سبيل محاولة إرجاع عصر البورصة المصرية العظيمة التي ربما يكون دورها قد تقلص.

محمد فراج:

حول مسألة تأثير مظاهرات عمال الغزل على الأسهم، أقول إن أي خبر سيئ على أحد الأسهم يؤثر على القطاع بأكمله، وفي أي مكان في العالم يحدث هذا، وعلى الرغم من ذلك، فنحن في منأى عن كثير من التغيرات العالمية، وقد تندهبشون عندما تعرفون أنه عندما ظهرت أنفلوانزا الطيور في مصر العام الماضي، فإن الكثير من أسهم البورصة قد هبط فيما عدا أسهم الدواجن! ولم

يكن هذا تلاعباً، لكن سلوك البشر جعلهم يقبلون على شراء هذه الأسهم. إن مظاهرات الغزل قد أثرت بالتأكيد على القطاع بكامله.

وحول مسألة الأهداف القومية للبورصة، أقول إن البورصة أساساً كفكرة أداة لتمويل الشركات العاملة في الاقتصاد، فبدلاً من أن تذهب هذه الشركات للاقتراض من البنوك أو تطرح السندات مما سيعني تكلفة كبيرة عليها، فإنها تطرح أسهماً في البورصة، وهذا معناه أنها تخلق شركاء لها في السراء والضراء بدلاً من أن تلزم نفسها بسداد ديون وكوبونات وسندات، وهذا تسويق للدولة ويعلي من شأنها أمام العالم، لكن الأموال التي يتم تداولها في البورصة تدخل في الاقتصاد بشكل غير مباشر، فمن يكسب من البورصة يذهب لشراء سلع مختلفة مما يعيد هذه الأموال في عجلة الاقتصاد، أما إذا -لا قدر الله- خسر المستثمر في البورصة فإن الاقتصاد يكون قد حُرِم من إنفاقه، لكنه كسب بالتأكيد ممن تسبب في خسارته، ففي النهاية، مكسب الاقتصاد القومي مؤكد.

أود أيضاً في النهاية التأكيد على أن شركات السمسرة تتلاعب بالناس عندما تساعدوا الناس على ذلك، ولا بد أن يتوخى الناس الحذر على أموالهم، وألا يلقوها هباء. وتتوفر الشفافية في البورصة بشكل كامل. أما ما طُرح حول مؤشرات الأسهم، فإن تسمية "مؤشر" تعني أن هذا الرقم يساعد على معرفة اتجاهات السوق وما إذا كان في صعود أم في هبوط، والأهم هو مراقبة كل منا لأمواله المستثمرة في البورصة.

صلاح فضل:

أشهد أنني تعلمت كثيراً من هذين الأستاذين الخبيرين اللذين كشفوا بعض أسرار سوق المال، وأظن أنكم أيضاً تعلمتم منهما، لكننا مازلنا بحاجة إلى أن نتعلم أكثر، وسوف نحاول في منتدى الحوار تكرار مثل هذه الندوات الاقتصادية، شكراً للأستاذين الفاضلين، وإلى لقاء آخر في منتدى الحوار.